

عبد الوهاب

لقد اثبتنا العدة مطلقاً وبتدعاً اثبات العدة الشرعية التي بها يصح
 اهلا للشهادات والملايات قار على التصرف في الاعيان وعلى
 تصرف الاعيان عن نفسه لا مطلقاً بل باذن المالك الذي هو صفة
 حتى كالتصرف المتصرف التي تحصل في البدن بزوال صفة صفة
 او اذ اليه المالك مطلقاً اي غير مقيد بملكه وحاصله جعله
 مملوكاً لحد فيخرج به البيع والهبة اذ فيها جعل مملوكه مملوكاً
 لغيره ويلزمه اثبات العدة الشرعية وسيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى
 ويصح الاعتاق من حد لان المملوك لا يملك وانه مملوك ولا يعتق الا في
 الملك مملوك اي عاقل وبالبيع اذ لا يملك له كذا في بني اهلية
 التصرف ولهنما قال العاقل البالغ اعتقت وانما صبي او مجنون و
 جنونك كان ظاهراً كان العقد له لاسناده التصرف في المصلحة منافية
 له وانما الثاني فلا يضره ظاهر ولهنما لا يملك الا في الوفاة عليه
 والخصي ليس باصل المتارخص خلافاً لثانياً في المصنف والتميز بينهما
 حيث يملك اهلا الاول قبل الاذن والثاني بعد في ملكه هل من
 صبي يرضع وانما اشتراط ذلك لعلة صلح الاعتق في المصلحة ابن آدم
 ولو بالاضافة اليه اي ويصح الاعتاق ولو كان باضاقته الي المملك
 كان يملك له بعد غيبه اي ملكته فهو حر حيث يعتق اذ ملكه وقدم
 مثله في الطلاق يصحله اي صرح الاعتاق بان كان مستعلاً فيه
 وضاعاً وبتدعاً متعلق بوضع بلائيه لانها انما تشتط اذا اشتبهت
 الحكم واذا ائتمناه ولائيه وذلك كانت حراً واعتيق او عقد العقد
 او حركتك واعتميتك او طائنت الاحر لان لادله اشتماع على النفي
 والاقايات وهما لا يملكه بل لاقتات بديل كلمة الشهادة ويجوز
 المصنف بالحدية يفتق فاذا اذله كان اعلى ان يعتق او هذا مملوكي
 او ياملني
 انوار
 اولوز

او ياملني فان لفظ المملوك مشترك احد معانيه المعتق وفي العبد لا يفتق
 الا هذا المعنى فيعتق بلائيه او ياحراً او يفتق فان لفظ الاخبار جعلت
 في التصرف في العدة دفعة للحاجة كما في النكاح والطلاق والبيع وما
 فان تصح كلاً العاقل بعدد الامكان واجب ولا وجه الا بقتل
 وغوه في الحد ليحقق منه هذا الاخبار فان قال اردت الكذب او حرمته
 من العمل صدق ديانته الاحتمال والنداء للاستحسان المتأدي فانما
 ناداه يفتق مملوكاً لثبته كان تحقيقه كذا لوصف الا اذ سماه به اي
 بالحد او العتيق لا يفتق لانه مملوك بالاعلام باسم عليه وهو العتق به
 ثم اي بعد ما سماه به اذ نادى بالتحريم وقال يا انا قد سماه بالحد
 او علس بانه سماه يا انا وناذي يا انا عتق لانه ليس ببناء باسم عليه
 فاعتبار اخبارك عن الوصف كذا انما عتق وعنه مما يعبر عن البدن اي
 وجهك او قبلك او قال لامته فرجلك فان هذه الالفاظ مما يعبر
 عن البدن وقد مر في الطلاق وان اضافه الى جنسها مع كالمصنف والتميز
 وخدمها يقع في ذلك الجزء وسياتي للتلطف فيما ورأه في الباب الثاني
 ويقول له بعدد وهبت لك نفسك او بعث منك نفسك عتق وانما يفتق
 العبد المبيع او الهبة ولم يفتق المملوك الاعتاق لان بيع نفسه العبد اعتم
 وكذلك الهبة ولم يفتق لانه يفتق عالم يقبل كذا في العاقبة ويكنياته
 عطف على يصحله ان تعمي ازالة للاشتباه والاحتمال كذا في عليك
 او لارق والاسبيل وخدمت من ملكي وخدمت سبيلك لانه جعل في قوله
 الاشياء بالبيع او الكتابة كما جعلها لعتق واذا نفاه تعاقب ولم قال العبد
 اذهب حيث شئت او توجهه في شئت من بلاد الله تعالى لا يعتق ولا يفتق
 لانه يفتق وقال اليفلا يدر على لعتق كما في المالكه كذا في غاية البيان
 وكتم له لامته قد اطلقك بنية الاعتاق يفتق اذ يفتق اطلقك من العتق
 او ادا اولوز
 انوار
 اولوز